A/74/29

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ٢٩

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ٢٩

A/74/29

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1659

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول –	مقدمة	٤
الثاني –	أعمال اللجنة في عام ٢٠١٩	٦
	ألف – إقرار جدول الأعمال	٦
	باء – تقرير الرئيس	٦
	جيم – التوصيات	٨
	دال – اعتماد تقرير اللجنة	٨

الفصل الأول

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، بقرارها ٢١/٧٢، وبعد أن أحاطت علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (A/72/29)، من رئيس اللجنة أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة، وأن يقدم تقريرا عن طريق اللجنة إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.

٢ - وعملا بذلك القرار، عقدت اللجنة المخصصة دورتها الرسمية (الجلسة ٤٥٨) في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة. وأجرى الرئيس أيضا عددا من المشاورات والاجتماعات خلال عام ٢٠١٩.

٣ - وفي الجلسة ٤٥٨، أدلت الوفود التالية ببيانات أثناء المناقشة العامة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال: الاتحاد الروسي وأستراليا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والصين ومصر وموريشيوس والهند.

٤ - وتتألف اللجنة من الدول التالية:

(أ) ٤٣ عضوا:

الاتحاد الروسي	السودان
إثيوبيا	سيشيل
أستراليا	الصومال
ألمانيا	الصين
الإمارات العربية المتحدة	العراق
إندونيسيا	عمان
أوغندا	كندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كينيا
إيطاليا	ليبريا
باكستان	ماليزيا
بلغاريا	مدغشقر
بنغلاديش	مصر
بنما	ملديف
بولندا	موريشيوس
تايلند	موزامبيق
جمهورية تنزانيا المتحدة	النرويج
جيبوتي	الهند

رومانيا	هولندا
زامبيا	اليابان
زمبابوي	اليمن
سري لانكا	اليونان
سنغافورة	

(ب) المراقبون

جنوب أفريقيا
نيبال
السويد

٥ - وكان أعضاء مكتب اللجنة، بعد إجراء انتخابات لملء الشواغر في المكتب، على النحو التالي:

الرئيس:
أمريث روهان بيريرا (سري لانكا)

نواب الرئيس:
بيتر هورن (أستراليا)
أحمد صالح باوزير (إندونيسيا)
كارلوس مانويل دا كوستا (موزامبيق)

المقررة:
لالينا جوزي بريجيت راهاريمبواهانغي (مدغشقر)

الفصل الثاني

أعمال اللجنة في عام ٢٠١٩

ألف - إقرار جدول الأعمال

٦ - في الجلسة ٤٥٨، أقرت اللجنة جدول الأعمال بالصيغة الواردة في الوثيقة A/AC.159/L.149، ونصه كما يلي:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - إقرار جدول الأعمال.

٤ - تقرير رئيس اللجنة المقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١/٧٢.

٥ - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

٦ - مسائل أخرى.

باء - تقرير الرئيس

٧ - في الجلسة ٤٥٨، نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها، المتعلق بتقرير رئيس اللجنة المقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١/٧٢. وأدلى الرئيس بالبيان الشامل التالي بشأن مشاوراته:

”أصحاب السعادة، أعضاء اللجنة المخصصة الموقرين،

”إذ نجتمع اليوم في إطار دورة عام ٢٠١٩ للجنة المخصصة للمحيط الهندي، فلنتذكر أن المحيط الهندي، الذي تؤدي ممراته البحرية دور أهم مسالك التجارة بين الشرق والغرب، لا يزال يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي.

”فالمحيط الهندي معبر حوالي نصف الحاويات المنقولة بحرا وحوالي ثلثي شحنات نفط العالم. وضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على حرية الملاحة في ممرات الاتصال البحرية بالمحيط الهندي أمران حيويان لا بالنسبة للاقتصاد العالمي فحسب، بل كذلك بالنسبة للأمن والسلام العالميين.

”وفي عام ١٩٧١، أعلنت الجمعية العامة بقرارها ٢٨٣٢ (د-٢٦) اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام. وكانت سري لانكا، بوصفها دولة جزرية تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية في المحيط الهندي ويرتبط وجودها ارتباطا وثيقا بهذا المحيط وموارده، أحد البلدان الرائدة في ذلك الإجراء. وبعد ذلك بسنة، أنشأت الجمعية بقرارها ٢٩٩٢ (د-٢٧) اللجنة المخصصة للمحيط الهندي خدمةً لأهداف إعلان عام ١٩٧١.

”ونحن نعي كل الوعي أن مفهوم المحيط الهندي باعتباره منطقة سلام نشأ في ظل بيئة سياسية مختلفة ومع مراعاة احتمال التصعيد في سباق التسلح بين القوى العظمى في منطقة

المحيط الهندي، وهو ما كان يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لاستمرار السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

”إلا أننا نجتمع اليوم في عالم لا تقل التهديدات المحدقة به. وقد أتاحت زيادة معدل التنقل في البحر وحركة المرور الكثيفة فرصا للنشاط الإرهابي والقرصنة والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، من بين أمور أخرى. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى الكثير من الممارسات الفاسدة، ومنها الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، واستخدام شباك الصيد التي تجر على قاع البحر، وتدهور البيئة، وتدمير الهياكل الأساسية الساحلية.

”وبالإضافة إلى ذلك، وحسب إفادات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدأت تنشأ الآن تهديدات وجرائم غير تقليدية، مثل الاتجار بالأشخاص في قطاع صيد الأسماك، وتجارة الفحم، والاتجار غير المشروع بالنفط. ويشكل إلحاق الضرر عمداً بكابلات الألياف الضوئية المغمورة تهديدا خطيرا لخطوط الاتصالات الدولية. وتعد المشاكل القانونية الناشئة عن الاستعانة بالمرتزقة وأفراد الأمن المسلحين العاملين بعقود خاصة ومستودعات الأسلحة العائمة بعضا من طائفة من المسائل التي تتطلب منا فائق الاهتمام.

”والواقع أن الدول الساحلية مثل سري لانكا توجد في طليعة جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المسارات البحرية. فاتخاذ المحيط الهندي طريقا رئيسية للاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا للأمن البحري وتحديا لإنفاذ القانون البحري.

”أصحاب السعادة، أيها الزملاء،

”لهذه الأسباب، تظل أعمال هذه اللجنة تكتسي أهميتها إذ نحن نلتزم جماعيا بضمان السلام والأمن والنمو الاقتصادي في منطقة المحيط الهندي.

”وفي هذا الصدد، ووفقا للتكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١/٧٢، أجريتُ سلسلة من المشاورات غير الرسمية لكي أتأكد من آراء الدول الأعضاء بشأن أعمال اللجنة المخصصة، ولا سيما اتجاهاتها في المستقبل. وخلال هذه المشاورات، برز توافق واسع النطاق في الآراء بشأن الأهمية المستمرة لولاية هذه اللجنة في السياق الحالي. وقد نشأ لدي شعور بأن العناصر الجوهرية في ولاية اللجنة لا تزال اليوم عناصر وجيهة في ضوء هذه التهديدات والتحديات غير التقليدية.

”وعلاوة على ذلك، ولدى معالجة المسائل المعاصرة في منطقة المحيط الهندي، فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى نشأة منظمات مثل رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، التي تأسست من أجل ضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون بين الدول في مجالات منها تسخير موارد المحيطات في منطقة المحيط الهندي. ويمكن أن تتيح هذه اللجنة محفلا مفيدا لإبراز رابطة بلدان حافة المحيط الهندي ورفع صوتها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

”وإن إنشاء الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات، والصناعات الزرقاء الجديدة، بما فيها ذلك الموارد المتجددة في أعالي البحار، والتكنولوجيات البحرية، وتربية الأحياء المائية،

وتطهير المحيطات، وتنفيذ عمليات تجديدية لمكافحة تغير المناخ أمور ستساعد على إنشاء منطقة للتقدم الاقتصادي، تكون فضلا عن ذلك منطقة للسلام، ومن شأنها أن تتيح الاستقرار الذي يعجل بالتحسن البيئي السريع ويضمن السلام والأمن الدوليين.

”وإني أود أن أشجع الدول الأعضاء على المشاركة المستمرة في عملية تحديد اتجاه أعمالنا في المستقبل، وأنا واثق أنكم بعد ظهر هذا اليوم، ستولون اهتماما خاصا في تدخلاتكم للكيفية التي يمكن بها السير قدما بأعمال اللجنة بغية رسم مسار عملنا في المستقبل.“

٨ - وأثناء الجلسة، جرى تبادل للآراء بشأن طائفة من المسائل المتصلة بأعمال اللجنة.

٩ - وأكدت اللجنة من جديد على الأهمية المستمرة للولاية التي تضطلع بها في ضوء التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة. وأعرب عن رأي مفاده أن المنظمات، مثل رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، لها أهمية خاصة في تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة البحرية. وشُدِّد أيضا على ضرورة مواصلة الدول الأعضاء مشاركتها في العملية الجارية بهدف تحديد اتجاه عمل اللجنة في المستقبل. وأكدت اللجنة مجددا التزامها بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٠ - ولا تزال اللجنة مقتنعة بأن مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين في عمل اللجنة هي مشاركة هامة ومن شأنها أن تسهم في إحراز التقدم فيما يتعلق بالحوار الذي يعود بالمنفعة على الجميع والذي يرمي إلى تهيئة الظروف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

جيم - التوصيات

١١ - اقترح الرئيس تنقيح ولاية اللجنة، (على أساس إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام)، رهناً بتوافق الآراء في اللجنة، وتحديثَها لتعكس الواقع الراهن والمصالح المتداخلة في المنطقة. وقررت اللجنة أن يُجري الرئيس المزيد من المشاورات وأن يقدم مقترحاً إلى اللجنة في هذا الصدد لتنظر فيه في دورتها المقبلة.

دال - اعتماد تقرير اللجنة

١٢ - في الجلسة ٤٥٨، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة بأنه ينوي عقد مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة تقريرها.

270619 110619 19-09064 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق